التقرير الاستراتيجي 2016

بانوراما المغرب في العالم

العلاقات الخارجية للمملكة

ملخص

دشن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2015 بإصدار سلسلة من التقارير الاستراتيجية تحت عنوان "نظرة شاملة عن المغرب في العالم"، ويكمن القاسم المشترك بين هذه التقارير الاستراتيجية السنوية في سعيها تقديم أفق واسع يخص وضعية محددة بصفة شمولية.

وقد تناول التقرير الأول في هذه السلسلة التحولات الكبرى الجارية على المستوى العالمي وآثارها بالنسبة للمغرب على مستوى المخاطر التي ينبغي تجنبها والفرص السانحة التي يجب استغلالها وكذا توقع أي قطيعة محتملة.

أما النظرة الشاملة الثانية فقد خصصها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية للعلاقات الدولية للمملكة انطلاقا من التوجهات الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 30 غشت 2013 والذي دعا فيه جلالته المعهد لتكريس جهوده للعلاقات الخارجية للمغرب وللمجال الدبلوماسي.

وتبرز هذه الطبعة الثانية أسس السياسة الخارجية للمملكة كما يعكسها منظور جلالة الملك محمد السادس، وهي تتناول علاقات المغرب مع البلدان المجاورة له، ومن ثم فإنها خصصت ثلاثة فصول لفضاءات الانتماء الثقافي للمملكة: العالم العربي الإسلامي وإفريقيا والفضاء الأورو متوسطي. أما الفصلين الأخيرين فقد خصصا لعلاقات المغرب مع كل من أمريكا وآسيا.

ويرجع التقرير الاستراتيجي لسنة 2016 أساسا إلى خلاصات الدراسات التي أنجزها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية للوقوف على العلاقات الخارجية للمغرب وإبراز الرهانات التي يواجهها واقتراح بعض الآليات التي من شانها النهوض بالعلاقات الدولية للمملكة.

أسس السياسة الخارجية

ظل التفكير والعمل متلازمان في عهد جلالة الملك محمد السادس والقيام بعمل حثيث بغية التوصل إلى حل للنزاع المصطنع في الصحراء المغربية وذلك باقتراح مشروع أصيل للاستقلال الذاتي والدفاع بشكل شامل عن مصالح المملكة في الخارج وتعزيز الروابط التقليدية للمملكة وإبرام شراكات إستراتيجية وانخراط المغرب في القضايا العالمية الجديدة (التغيرات المناخية وأهداف الألفية الإنمائية والأمن...).وتشكل مفاهيم الحزم و البراغماتية والواقعية والاعتدال والتوقع والصرامة والمقاربة التشاركية والمنظور الاستراتيجي والتنوع من بين مفاهيم أخرى العوامل المهيكلة للنموذج العملي الجديد الذي أرساه صاحب الجلالة في مجال القوة الجاذبة.

وتحدد الخطب والرسائل الملكية التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية للمغرب، كما تدقق أهدافها. وهي تستند إلى مرجعية تستمد أسسها من التراث الحضاري للمملكة وانتماءاتها العربية الإسلامية والإفريقية والمتوسطية إلى جانب طموحاتها المشروعة لتحتل مكانة فاعلة في المحيط الإقليمي والدولي.

وتعتبر الرسالة الملكية بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للدبلوماسية المغربية المنعقد بالرباط في 28 ابريل 2000 النص المؤسس للسياسة الخارجية الجديدة للمملكة المغربية ودبلوماسيتها.

إن على هذه الأخيرة، يقول جلالة الملك "أن تتجند من أجل استثمار الصورة الجديدة التي رسخناها لدى الرأي العام الدولي لمغرب ديمقراطي وحداثي ملتف حول عاهله ومنارة للاعتدال والتسامح، وأن تعمل بجد ونشاط على استكشاف فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي وعلى تعميق البعد الاستراتيجي الذي من شأنه جعل المغرب الشريك النموذجي لكل البلدان في أفق شراكة إرادية وتضامنية مثلى وترسيخ المكانة الدولية للمغرب كقطب جهوي رائد وعامل استقرار وسلم في محيطه وفضاءاته المغاربية والعربية والإسلامية والأورو متوسطية والإفريقية والأمريكية والاستفادة القصوى من نظام العولمة والاندماج في الاقتصاد الشمولي والتقليل من أثارهما السلبية على تنميتنا وإعطاء علاقتنا الخارجية نفسا جديدا".

كما ذكر الخطاب الملكي بمناسبة انعقاد القمة العربية الواحدة والعشرين العادية بتاريخ 30 مارس 2009، "بأن انخراط المغرب في جهود المصالحة العربية، مثل التزامه بعملية السلام، ليجسدان خياره الاستراتيجي الراسخ في التعامل مع القضايا المصيرية لأمتنا، وفي طليعتها قضية فلسطين، بروح الحوار والتوافق والتضامن وفي إطار الحق والشرعية".

وأوضح خطاب العرش لجلالة الملك بتاريخ 30 يوليوز 2010 بأن "المغرب سيظل وفيا لانتهاج سياسة افريقية متناسقة: هادفة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي: خاصة في إطار التعاون مع بلدان الساحل والصحراء، ومع الدول الإفريقية الأطلسية لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة".

وقد أثار الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثون للمسيرة الخضراء طموح الأجيال الحاضرة والصاعدة إلى انبثاق "نظام مغاربي جديد بتجاوز الانغلاق والخلافات العقيمة، ليفسح المجال للحوار والتشاور والتكامل والتضامن والتنمية".

كما أبرزت الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في ندوة سفراء جلالته بتاريخ 30 غشت2013 ضرورة "إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة قادرة على تعبئة الطاقات بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية".

كما أكد جلالة الملك مجددا في رسالته بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية ما بين المغرب والبيرو في يونيو 2014 على "ضرورة إقامة شراكة طموحة تربط ما بين العالم العربي وإفريقيا ودول أمريكا الجنوبية في إطار الجوار والتعاون جنوب-جنوب".

واعتبر جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز2014 بأن "الوضع المتقدم الذي يجمع بلادنا بالاتحاد الأوروبي، ليس غاية في حد ذاته، وإنما يشكل مرحلة هامة في طريق توطيد شراكة مغربية أوروبية، نريدها منصفة ومتوازنة".

وفي نفس الخطاب الملكي السامي، وفيما يتعلق بالعلاقات التاريخية للمغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ذكر جلالته بالتزام المغرب "بتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، ولا سيما من خلال إيجاد آليات جديدة لدعم اتفاق التبادل الحر، ومواصلة الحوار الاستراتيجي "

وأكد الخطاب الملكي الموجه إلى الفئة الثالثة لمنتدى الهند وإفريقيا في شتنبر 2015 استعداد المغرب " للانخراط مع الهند في مبادرات مشتركة في إطار هدا المنتدى، تهم المجالات ذات الأولوية لشعوبنا، والتي راكم فيها بلدانا تجارب وخبرات كبيرة، وذلك على غرار الشراكة المثمرة التي تجمع البلدين في مجال الفوسفاط ومشتقاته، والتي تسعى لتوسيعها لتشمل بـــرامج ضمان الأمن الغذائي ووضعها رهن إشارة بعـض البلدان الإفريقية."

وفي الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك إلى قمة منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي في دجنبر 2015، أكد جلالته على أن " المغرب سيواصل مشاطرة التجربة التي راكمها

والخبرة التي اكتسبها في سبيل تحقيق تعاون ثلاثي غني ومتنوع على أساس شراكة مربحة لكل الأطراف " وأن المملكة " التي تضع ثقتها الكاملة في الشراكة الصينية الإفريقية، لعلى استعداد لبذل كل الجهود، من أجل تعزيز هذا المسار، وربح رهان بناء قارة افريقية تعيش في استقرار وازدهار ".

الرهانات بالنسبة للمغرب

أمام التحولات الكبرى الجارية ضمن السياق الإقليمي والعالمي، فإن الرهانات التي يواجهها المغرب تتمثل في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

على المستوى السياسي

- الدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب باعتبارها الأولوية الوطنية الأولى.
- تموقع المغرب باعتباره محاورا لا محيد عنه للقوى الكبرى وخاصة في إفريقيا.
- إعادة التموقع الاستراتيجي للمغرب في ضوء ظهور التوازنات الإقليمية الجديدة ما بعد " الربيع العربي " واستعادة تأثيره في الملفات الجهوية الكبرى.
- المساهمة في نجاح الانتقال الديمقراطي في بلدان جنوب الحوض المتوسطي وإنهاء مسارات الوساطة الجارية.
- إنشاء فضاء للتعاون المشترك مع البلدان المجاورة للمغرب باعتباره ضمانا للاستقرار والسلم في المنطقة.
- تعزيز علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا الغربية وتنمية العلاقات مع بلدان إفريقيا الجنوبية وإفريقيا الشرقية.
- أخذ المغرب بعين الاعتبار السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة المسماة " الزعامة في تراجع "، وهي توشي بتغير المنظومة التي أصبحت تفضل التحالفات الظرفية والمصلحة بدل تلك التي كانت تعتمد على التضامن المباشر خلال الحرب الباردة.
- تنمية العلاقات مع كل من البرازيل والأرجنتين والشيلي والبيرو وكولومبيا وكندا وكذا القيام بعمل دبلوماسي قوي تجاه الإكوادور ولباراغواي والأوروغواي.
- تنويع علاقات الشراكة للمملكة مع الفدرالية الروسية والبلدان الأسيوية ولاسيما الصين والهند.

على المستوى الأمني

- احتواء التهديدات العابرة للحدود وخاصة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات الهجرة غير الشرعية التي تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.
- مكافحة التطرف الديني والمجموعات المتطرفة وتدمير " داعش " ومرجعيتها الإيديولوجية.
- المساهمة في تقوية قدرات دول الساحل والصحراء لمواجهة المخاطر الناجمة عن الحركات الانفصالية.
- إنشاء تحالف عسكري عربي يعتمد عقيدة مشتركة.

على المستوى الاقتصادي

- تموقع المغرب كملتقى ومفترق للمواصلات على المستوى الإقليمي في الميدان الاقتصادي والمالي والنقل وكذا في مجالات التربية والبحث العلمي.
- تعبئة إمكانات التعاون الاقتصادي قصد الحد من اختلالات التجارة الخارجية للمغرب ولاسيما إزاء البلدان التي أبرمت معها المملكة اتفاقية للتبادل الحر.
- الانخراط الفاعل قصد بناء اندماج أورو متوسطي وإعطاء دينامية للمبادلات جنوب - جنوب.
- إرساء فعلي وملموس لمشروع إقامة منطقة عربية للتبادل الحر وجذب استثمارات بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- تعزيز الاستثمارات المغربية في إفريقيا وتأمينها.
- تنمية العلاقات الاقتصادية مع آسيا رغم البعد الجغرافي والاختلافات الثقافية واللغوية.

على المستوى البيئي

- إنجاح تنظيم المؤتمر العالمي الثاني والعشرين للأطراف حول المناخ (Cop 22)
- تقوية قدرات المغرب في مجال الملائمة إزاء التغيرات المناخية.
- إعداد منظور إقليمي مشترك على مستوى إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط لمكافحة آثار التغيرات المناخية.

على المستويين الثقافي والبشري

- تثمين الإرث الثقافي المشترك مع بلدان الجوار المباشر للمغرب والعالم العربي وتكثيف المبادلات الثقافية.
- تعزيز عمليات الدبلوماسية الروحية للمغرب في إفريقيا وأوروبا.
- النهوض بالحوار ما بين المجتمعات المدنية وتقريب الهوة بين شباب ضفتي البحر الأبيض المتوسط بغية تيسير التفاهم المشترك ما بينهما.
- التنبؤ بالمخاطر التي تتسبب فيها الهجرة غير الشرعية والمشاكل المرتبطة بها سواء على المستوى الإنساني أو الأمني.

الرافعات الداعمة للتعاون الدولي

إن خطاطة علاقات التعاون والشراكة التي رسمتها المملكة، تضعها اليوم في جوهر الرهانات الدولية الكبرى. وإذا ما كانت اختيارات السياسة الخارجية للمغرب جد ملائمة، فإن على المغرب أن يقوم مع ذلك بإعادة ملائمة أدوات تنفيذ هذه السياسة مع التحولات المتسارعة الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي لتكون متناغمة باستمرار مع عالم الغد.

وفي هذا الصدد، تمت صياغة بعض المقترحات المتعلقة في ذات الوقت بالعلاقات الخارجية للمملكة وبدبلوماسيتها.

العلاقات الدولية

سياسة الشراكة

- تعزيز الشراكات التي أقامها المغرب والعمل على تنويعها قصد ملائمة خطاطة تحالفات المملكة والأوضاع الجيوستراتيجية العالمية الجديدة.
- توسيع مجال التعاون الثنائي ليشمل المجالات الجغرافية ذات المصلحة المشتركة وجعل هذه العلاقات مع الدول الشريكة تندرج ضمن عالم معولم أخذا بعين الاعتبار لتحديات التنافسية والتنمية المستدامة والأمن والهجرة.
- جعل التعاون جنوب ـ جنوب أحد عوامل تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة وتفضيل مقاربات التعاون الثلاثية التي تجمع من جهة المغرب بالبلدان الشريكة ومن جهة أخرى بإفريقيا وأوروبا.

الجوار القريب

- إعادة الاعتبار للذاكرة الجماعية وإعادة كتابة التاريخ المشترك مع البلدان الجارة وخاصة اسبانيا والتنبؤ بالتوترات الممكنة عن طريق إرساء آليات دائمة للتشاور والتنسيق.
- النهوض بالتعاون ما بين الفاعلين الاقتصاديين قصد توسيع مجال المصالح الاقتصادية وتحرير علاقات التعاون من كل تعارض في الأجندة السياسية.

فضاءات الانتماء

- الاستمرار في لعب دور هام في العلاقات السياسية ومسلسل السلام والأمن في العالم العربي.
- رعاية زعامة المغرب في إفريقيا بهدف تقوية تموقع المملكة ضمن الأجندة الإستراتيجية للقوى الكبرى.
- توسيع التعاون في إفريقيا ليشمل إلى جانب الدول الناطقة بالفرنسية والعربية الدول الناطقة بالإنجليزية والبرتغالية، وأن نجعل من إفريقيا الجنوبية وإفريقيا الشرقية أولويات ضمن السياسة الخارجية المغربية.
- المرافعة لفائدة منظور شراكة أورو متوسطي يندرج في إطار مشروع حضاري تكون فيه الجوانب البشرية والثقافية والمؤسسية مدمجة بدورها.

الانفتاح على العالم

- العمل من أجل جعل المنطقة الاطلنتيكية الجنوبية مجالا للتعاون المشترك من خلال إنشاء أرضية للحوار والتشاور يضم الدول المحاذية للمحيط الأطلسي في كل من إفريقيا وأمريكا الجنوبية.
- توظيف الرأسمال غير المادي باعتباره رافعة بإمكانها الحد من عدم التماثل الذي يميز علاقات المغرب بالدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا.
- تحسين تموقع المغرب في أمريكا الجنوبية وذلك عن طريق ربط علاقات متميزة مع البلدان الرائدة في القارة وجعلها مفتاحا للولوج إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أمريكا الجنوبية.
- إرساء شراكة اقتصادية حيوية ومستدامة مع آسيا عن طريق تشجيع الشركات الأسيوية الكبرى على الاستثمار في المغرب وتطوير التعاون الذي يستهدف إفريقيا.

الدبلوماسية

البعد السياسي

- الدفاع عن المكانة المركزية للمغرب بهدف مواجهة كل المحاولات الرامية إلى إقصائه من المبادرات الدولية تجاه القارة الإفريقية.
- تملك دور فاعل في إعادة توازن القوى على المستوى الإقليمي وذلك بالاستفادة من الوضع المتقدم للمغرب إزاء الاتحاد الأوروبي ومن الروابط القوية للمملكة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

البعد الاقتصادي

- تجديد دينامية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح أدوات النهوض باقتصاد المملكة بهدف إعادة التوازن للعلاقات التجارية للمغرب مع البلدان الشريكة وتقوية جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتيسير التنوع بالنسبة للمقاولات المغربية على المستوى الدولي.

البعد الثقافي

- إعطاء البعد الثقافي الأهمية التي يستحق على مستوى العمل الدبلوماسي للمملكة مثلما هو الحال بالنسبة للبعد السياسي والاقتصادي.
- إرساء الأسس لعلاقة ثقافية مستدامة ومتوازنة مع الدول التي يجمعنا وإياها تجانس ثقافي أو التي تقطن بها جالية مغربية مهمة.

البعد الأمني

- تكثيف التعاون الأمني قصد احتواء تهديدات الإرهاب والجريمة.
- إدراج مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار منظور شمولي وذلك بنهج مقاربة متعددة الأبعاد للوقاية يتبناها المغرب بالاستناد إلى عقيدة تسمح بمواجهة مغالاة الحركات المتطرفة ولا سيما تجاه الشباب وكذا التهديد الذي يمثله " داعش "

البعد البيئي

- النجاح في تنظيم مؤتمر الأطراف للتغيرات المناخية Cop22 وجعل المغرب يحتل صلب الرهانات لحكامة جديدة للمناخ وذلك بإيلاء اهتمام خاص للتحكم في مسلسل المفاوضات حول التغيرات المناخية.

- تعزيز وسائل عمل الدبلوماسية المناخية وجعل الملائمة مع تغير المناخ القاعدة الأساس لهذه الدبلوماسية.

الدبلوماسية الموازية

- تشجيع انخراط المجتمع المدني في الجهد الرامي إلى النهوض بصورة المملكة على المستوى الدولي وتوظيف ذلك على الخصوص في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة.
- إشراك مغاربة العالم لنجعل منهم الجسر الرابط الحقيقي ما بين المجتمعات المدنية المغربية والأجنبية.

الدبلوماسية الثقافية

- نسج تعاون وثيق ما بين مجموعات التفكير المغربية والأجنبية من خلال إقامة حوار إستراتيجي وخاصة مع تلك الفاعلة في مجال العلاقات الدولية والأمن.
- تنمية اليقظة المستقبلية والعمل على إظهار أن المغرب قادر على القيام بتفكير استراتيجي في مستوى المعايير الدولية في هذا المجال.
- النهوض بالتعاون العلمي والتقني من خلال تشجيع التعاون ما بين الجامعات المغربية والأجنبية.

جانب التواصل

- تمكين المغرب من إستراتيجية للتواصل النشط بخصوص صورة المغرب تكون مختلفة حسب القارات قصد التعريف بالتقدم المحرز في مختلف المجالات ومكافحة الصور النمطية والأحكام المسبقة السلبية ومضاعفة تقديم صورة البلد للخارج.
- تنفيذ سياسة ملائمة " لعلامة المغرب " وذلك بإشراك كل من السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والوسط الإعلامي الذي ينبغي أن نجعل منه أداة لخدمة إشعاع المملكة في الخارج.